

من تعطيل الحوار إلى إثارة الفتنة والشغب ضد الوطن

المشرك

طرحه على طاولة المشترك. وبقينا ان كل هذا التنصل الذي أقدم عليه المشترك قد تم تحميله في اجندتهم القادمة التي ربما ستكشف عن مخططات يراود منها تفخيخ الوطن بأكثر من أزمة كما ما هو قائم اليوم من أعمال تخريبية بإيد داخلية يتم توجيهها عبر بوصلة الخارج وبمباركة من المشترك الذي تحاول قيادته ان تتنصل عن تلك الأفعال التي كشفت من انها معمدة منهم.

تصدير الأزمات

لا يختلف اثنان ان الخطاب التاجيبي الذي تمارسه أحزاب المشترك تجاه معظم القضايا التي يمر بها الوطن انما هي افتعال لتصدير

عبدالعزیز بن بريك

منذ ان بدأ الحوار يأخذ مجراه في إطار السياسات العامة التي

يتبناها المؤتمر الشعبي العام كتنظيم يؤمن بفكرة الحوار في حل

كافة الاشكاليات التي تجابه الوطن كانت هناك في الضفة الاخرى من

النهر أحزاب اللقاء المشترك التي جبلت على ممارسة عنصر المماثلة

والتسويق وخلق الاعذار الواهية التي يراود منها إطالة زمن (اللعب في

الوقت الضائع) لمكاسب سياسية هي تدرك كنهها والمراد منها.

اعتمد اسلوب الحوار الذي اختطه المؤتمر الشعبي العام على مبدأ التفاهم في القضايا المهمة والتي هي محل خلاف ومناقشتها مع الآخر من منطلقات وطنية يكون الجامع المشترك فيها الشأن الوطني والثوابت الوطنية. وهذا الأخير كان محل إرباك لاحزاب المشتركة التي رأت في نفسها انها تمارس (الإرادة العاجزة) تجاه تلك المفردة التي كالت عليها كل الاعبها وجعلت مسألة الثوابت في اهتزاز دائم من خلال سلوكها العام الذي تمارسه في الظاهر والمستور.

ممارسات غير منطقية

وبعد ذلك استمر مسلسل البحث عن اساليب كيدية والصاق التهم وبروز قادة المشترك في الفضائيات وعبر وسائل الإعلام الاخرى يروجون ما قاموا به عبر ممارسات يعرفها القاصي والداني ولا تمر على حصيد في السياسة.

هذا الأمر انطلق منذ البداية من هروب المشترك من الحوار واستخدام وسائل عديدة لتبرير الكثير من الأخطاء الجسيمة التي وقع فيها واختلاط أوراقه مع بعضها.

العديد من المراقبين رأوا في تصرفات المشترك نحو الهروب من الحوار مقدمة سلبية للانقلاب على الديمقراطية واشاعة روح الفتنة والتأمر على مكتسبات الثورة والوحدة. الأمر الذي يجعل الباب مفتوحا أمام قوى اخرى لتكرار سلوك المشترك في التعامل مع الاحداث دون مسؤولية وهذا ما برز جليا خلال تنصل المشترك من كل الاتفاقات التي حضرها ومن بعد ذلك قام بالتنصل عنها.

وبقراءة سريعة لما قامت به أحزاب المشترك من سلوكيات هروبية من كل الاتفاقات مع المؤتمر الشعبي يتضح جليا معرفتها السابقة بعدم قدرتها على الدخول في تنافس مع المؤتمر الشعبي العام في أية انتخابات قادمة نتيجة لفشلها الذريع في اكتساب الثقة من خلال ما قامت به وتقوم به من عوائق في طريق الديمقراطية وكذا تاجيج الشارع عبر تشجيع أعمال الشغب وشرعنة كل ما هو خارج النظام والدستور.

عذر أقبح من ذنب

وفي سياق تكرار الأزمات المفتعلة التي تقوم بها أحزاب المشترك والتي تنعكس على نفسياتهم المضطربة فإن أية دعوة للحوار تقابلها عمليات التسويق الكيدية التي تهدف فيما تهدف الى خلق اعذار يمكن من خلالها إطالة أمد الحوار بحيث يكون الحوار عبارة عن مضيعة للوقت ويتم تعطيل الحياة السياسية وينفذون بعد ذلك الى صيغ هي جاهزة أساسا للضغط على السلطة بتمرير أية أمور يرون انها

ستعمل على بقائهم أكثر في الميدان.

المؤتمر المبادر الأول للحوار

حين دعا المؤتمر الشعبي العام أمناء عموم الأحزاب الممثلة في البرلمان (أحزاب اللقاء المشترك) لبدء الحوار في يوليو 2009م بعد تلك الحوارات السابقة ووضع رؤية وبرنامجا زمنيا للحوار الذي يهدف الى اتاحة الفرصة

للأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني من مناقشة التعديلات الدستورية اللازمة لتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي بما في ذلك القائمة النسبية وتمكين الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان تنصل المشترك من هذه الرؤية وراح يضع العراقيل في سبيل عدم المشاركة في الحوار والهروب نحو وقف الحوار لغرض تعطيل الحوار الذي كان المؤتمر المبادر الرئيسي في

الأزمات نحو التوتر بحيث لا يمكن الامسك بها او معرفة كنهها الأمر الذي يتيح للمشارك ان يؤدي أدوار مختلفة ظنا منه انه سينجح في كسب ثقة المواطن المفقودة.

ومن هذا المنطلق فإن المآرب المكشوفة التي يعمل المشترك نحو التخفي بها لا يمكن ان تكون بعيدة عن مرامي خطيرة تحديق بالوطن نحو منزلق خطير إجمالا فإن الهروب الدائم من الحوار هو هروب من المسؤولية الوطنية التي لا يعطيها المشترك أدنى اهتمام كعادته.

